١٥ مشروع مدرسة متعثرة بطرطوس تم التعاقد على إنجازها قبل ٢٠١٢

| طرطوس- الوطن

تعتبر مدرسة (المصطبة) في ريف الدريكيش نموذجاً للمدارس المتعثرة في طرطوس بسبب تلكؤ المتعهدين الناجم عن ارتفاع الأسعار الأمر الذي زاد من معاناة الأهالي والتلاميذ الموزعين على أكثر من مكان في هذه المدرسة وغيرها..

حول هذه المدرسة وأسباب تأخر إنجازها سألنا مدير الخدمات الفنية بطرطوس المهندس علي رستم الذي أكد لنا أنه تم إنجاز ١٢ مدرسة هذا العام وقسم آخر يجري تنفيذه بوتيرة جيدة بعد أن تم صرف فروقات الأسعار بموجب اللجنة المشكلة لهذه الغاية.. مبيناً وجود ١٥ مشروع مدرسة متعثرة ٦ منها تقوم بتنفيذها الإنشاءات العسكرية وعقد اجتماع لحل مشكلة التعثر فيها وتم الاتفاق على الإقلاع بها فوراً.. أما بقية المدارس فحالياً تتم متابعة إجراءات سحب الأعمال والتنفيذ على حساب المتعهدين.

وفيما يخص مدرسة المصطبة أشار المهندس علي رستم إلى تلكؤ المتعهد في تنفيذ المشروع وتغيبه لفترة طويلة وتم إنذاره بعدة كتب من أجل متابعة الأعمال وتكثيف الورش ولم يستجب وبناء على ذلك تمت مخاطبة المحافظ من أجل الموافقة على سحب الأعمال منه وإعلان الأعمال غير المنفذة في المشروع على حسابه مهما بلغت التكاليف وتمت الموافقة على إعطاء المتعهد أسبوعاً من أجل إثبات الجدية ولم يستجب المتعهد فتم إصدار القرار بسحب الأعمال منه وإعلان المتبقية منها لتنفذ على حسابه وتم تشكيل لجنة لجرد الأعمال غير المنفذة بحضور المتعهد.

مضيفاً: إن المتعهد تقدم بطلب للمحافظ للموافقة على إعطائه مهلة إضافية من أجل متابعة التنفيذ وهكذا كان وقام ببعض الأعمال لكنه تغيب منذ نحو الشهر والنصف بشكل كامل.. وبناء عليه تمت جرد الأعمال غير المنفذة من لجنة الجرد تمهيداً لإعلان المشروع على حساب المتعهد وتمت مخاطبته للتوقيع على محاضر الجرد.

ترقبوا... الأسعار الجديدة للمطاعم هذا الأسبوع

يازجي لـ«الوطن»: أكثر من ٥٠٠ مخالفة.. وتعديل في عمل المنشآت السياحية

| فادي بك الشريف

برر أصحاب المنشآت السياحية (المطاعم) رفع الأسعار وعدم التقيد بقرارات وزارة السياحة الصادرة بحجة ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج وحوامل الطاقة.. الخ، لا بل وصل الأمر بها إلى التهرب من دفع رسم الإنفاق الاستهلاكي بالشكل الصحيح، الأمر الذي دفع وزارتي السياحة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى تعديل الأسعار بما يحقق مصلحة مقدم الخدمة والزبون.

الأسعار الجديدة للمنشآت السياحية تصدر هذا الأسبوع بعد دراسة دقيقة لكل بند من بنود الأسعار حسب ما كشف عنه وزير السياحة بشر يازجي، مؤكداً في تصريح للوطن أن عدد المخالفات المضبوطة في المنشآت السياحية تجاوز ٥٠٠ مخالفة هذا العام وازدادت المخالفات عن العام الماضي بمعدل ١٠٠ مخالفة بسبب ارتفاعات الأسعار وعدم التقيد بالأسعار الصادرة، مشيراً إلى تعديل عدد من القرارات الناظمة لعمل المنشآت السياحية يصدر تباعاً.

وزير السياحة أكد ضرورة ربط الجودة بالسعر وصولا للتأهيل والتصنيف الصحيح والارتقاء بعمل المنشآت ومنه الرقابة الذاتية من قبل أصحاب المنشآت، وتقديم الخدمة للمواطنين بأسعار مناسبة لكل الشرائح، معتبراً أن تعديل الأسعار خطوة نحو التطابق بين التصنيف السياحي والتصنيف المالي لعمل المنشآت.

> شاهين لـ«الوطن»: ٧٢٠ مراقباً تموينياً وندب أكثر من ١٧٨ عاملاً في الدولة لمصلحة التموين..

وقال يازجي خلال اجتماع عقده مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين بحضور رئيس اتحاد غرف السياحة محمد رامي مرتيني، وممثل عن جمعية حماية المستهلك وممثلي أصحاب المنشآت: تم تأكيد ضرورة الإعلان عن الأسعار على الطاولات، والفواتير، وعدم تقديم أي خدمات لا يريدها الزبون، إضافة إلى الأوزان والكميات، وتفعيل خدمة الواتس آب، والتركيز على موضوع النظافة والمواد وصلاحياتها وموضوع الجودة والارتقاء بالعمل ضمن المعايير السياحية، لافتاً إلى وجود عقوبات رادعة تصل إلى الإغلاق.

وركز الوزير شاهين على ثلاثة عوامل تتعلق بجودة المنتج والإعلان بشفافية عن الأسعار وتحقيق نقطة تعادل واضحة موضوعية بين المستهلك ومقدم الخدمة، حيث تم التنسيق مع السياحة لإعادة دراسة الأسعار لاحتساب تكاليف عادلة بين المقدم والمستهلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال شاهين إن عدد المراقبين ٧٢٠ مراقباً في سورية ودعمنا بقرار حكومي بندب أكثر من ١٧٨ عاملا في الدولة لمصلحة الوزارة، وأعداد أخرى قادمة، ولكن هذا ليس الهاجس الأساسي، بل هو يشكل إشكالية نسبية وليس بمعنى العجز، مبيناً أن للمواطن أيضاً دوراً في الإضاءة على المخالفات.

وأضاف: لم نتدخل كوزارة تجارة داخلية وحماية المستهلك بموضوع رسم الإنفاق الاستهلاكي، وإنما وزارة السياحة نسقت مع وزارتي المالية والاقتصاد بهذا الموضوع.

رغم ضخامة الأموال الداخلة إلى سورية دعاواها أمام القضاء قليلة

هلال لـ«الوطن»: عمل هيئة مكافحة غسل الأموال روتينية ولا يوجد ضابطة مختصة

| محمد منار حميجو

كشف المحامي العام الأول بحلب إبراهيم هلال أن عدد الدعاوى المتعلقة بإدخال الأموال إلى سورية قليلة وقد تكون معدودة وذلك بسبب أن هيئة مكافحة غسل الأموال والتي يترأسها حاكم المصرف المركزي تقوم بعمل روتيني وأنه لا يوجد ضابطة عدلية مختصة في هذا الموضوع.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال هلال: إنه لا يوجد ضابطة عدلية مختصة في مراقبة إدخال الأموال بطرق غير مشروعة إلى سورية إضافة إلى عدم وجود فروع للهيئة العامة لمكافحة الأموال بالمحافظات السورية وهذا أدى إلى قلة الدعاوى رغم أن نسبة إدخال الأموال كبيرة ولاسيما في ظل هذه الأزمة.

ودعا هلال إلى إحداث فروع في المحافظات لأن ضبط إدخال الأموال لا يتم إلا بهذه الطريقة مشيراً إلى أن هناك كميات كبيرة تدخل إلى سورية إلا أنه لا يتم ضبطها.

ولفت هلال إلى أن القضاء يطبق أشد العقوبات بحق المهجرين أثناء عرض الدعوى على المحكمة المختصة إلا أن دور القضاء ليس مراقبة دخول وخروج الأموال بطرق غير شرعية بل هذه مهمة هيئة مكافحة غسل الأموال ولذلك كان لابد من إحداث فروع لها في باقي المحافظات.

وأوضح هلال أن المشرع السوري تشدد في إجراءات التحويل بشكل كبير إلا أن هناك الكثير من الأشخاص استغلوا الظروف الراهنة ليرتكبوا جرائم تحويل الأموال من داخل وخارج سورية بل إن هناك مكاتب تعمل في هذا المجال إلا أنها في السوق السوداء.

وأضاف هلال: هناك الكثير من الأموال تدخل إلى العصابات المسلحة من بعض الدول وهذا ليس خافياً على أحد ولذلك فمن حق الدولة السورية بما في ذلك القضاء محاسبة كل من يقوم بهذا الفعل لما في ذلك من هدم للاقتصاد الوطني مؤكداً أن إدخال أموال (القطع الأجنبي) إلى الأراضي السورية لا تتم إلا عن طريق المصرف المركزي أو المصارف والمكاتب المرخصة وضمن القوانين الناظمة لذلك.

ودعا هلال إلى إحداث ضابطة عدلية مختصة في هذا المجال وعدم اقتصار ذلك على هيئة مكافحة غسل الأموال لأن الهيئة بمفردها لا يمكن أن تقضي على هذه الظاهرة الخطرة التي أصبحت منتشرة خلال الأزمة، مشيراً إلى أن العصابات المسلحة تتلقى أموالاً كثيرة حتى أن بعض المحافظات مثل إدلب يتم تقبيض من يعمل معها بالدولار بعدما رفض الكثير من الأهالي التعامل بالليرة التركية متسائلاً عن مصدر هذه الأموال ومن أين يتلقونها وهذا يدل بشكل واضح على أن هناك مئات الملايين من الدولارات تدخل إلى سورية وبطرق غير مشروعة.

> مكاتب غير مرخصة تعمل في مجال إدخال الأموال

وأكد هلال أن المشرع السوري اعتبر جريمة إدخال الأموال بطرق غير مشروعة إلى سورية جنائية الوصف أي إنها من اختصاص محكمة الجنايات، موضحاً أنه تم إحداث غرفة خاصة بمحكمة الجنايات للنظر بالأمور الاقتصادية وهذا يدل على اهتمام وزارة العدل بمحاربة إدخال الأموال أو تهريبها، مشدداً على ضرورة تطبيق أشد العقوبات بحق من يقوم بهذا الفعل لما له من آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني وخاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

وفي سياق منفصل أعلن هلال أن جميع قضاة حلب البالغ عددهم ٢٧٠ حالياً أصبحوا على رأس عملهم دون أن يتخلف أي قاض ما يدل على حجم المسؤولية التي تحملها القضاة في ظل هذه الظروف الراهنة والتهديدات التي يتعرض لها بعض القضاة.

الصناعي يلاحق قروضه والتوفير يتريث في منحها بدرعا

| درعا - الوطن

ذكر علي المحاميد مدير فرع المصرف العقاري بدرعا أن الفرع يزاول عمله بشكل اعتيادي في عمليات فتح ودائع لأجل وتوفير وحسابات جارية لمختلف القطاعات العام والخاص والمشترك، باستثناء منح القروض نتيجة الظروف الراهنة وضعف الضمانات، وقد بلغت قيمة الودائع للقطاع العام نحو ٣٩ مليون ليرة سورية وللخاص والمشترك ١٦ مليوناً وللحرفي ٢٥ مليوناً ورصيد ودائع التوفير ٥٣ مليوناً والودائع لأجل نحو ٨١ مليون ليرة، ويلاحظ من خلال الحركة المصرفية استقرار في الودائع وتحسن نسبي عن العام الماضي، أما بالنسبة لديون المصرف على المقترضين الصناعيين فتبلغ ٢٨٨ مليون ليرة سورية هي قيد الملاحقة القضائية، كما يلاحظ تحسن في التحصيل بلغ ما يقارب ١٠ ملايين ليرة سورية وتوجد ديون مجدولة وفقاً للتسويات التي حددت بموجب المراسيم الصادرة لهذه الغاية، وعلى سبيل المثال تتم التسوية على المرسوم ٢١٣ بدفع مبلغ حسن نية بنسبة ١٠٪ من كتلة الدين ويجدول الباقي على أقساط نصف سنوية تصل مدتها إلى أربع سنوات، ويأمل المصرف بعودة الاستقرار قريباً إلى ربوع المحافظة من أجل عودة النشاط الصناعي ودوران عجلة الانتاج وتاليا أخذ المصرف لدوره الفاعل في الاسهام بنهوض القطاع الصناعي الحيوي للاقتصاد الوطني. من جهته مدين الدوس مدير فرع مصرف التوفير في درعا أوضح أنه تم التريث بمنح القروض مؤخراً نتيجة عوامل فنية في مقدمتها تراجع عدد الكادر بنسبة تفوق ٥٠٪ خلال سنوات الأزمة التي تمر بها البلاد، وحين تتوافر الظروف المناسبة سيعاود المصرف منح القروض التنموية لذوي الدخل المحدود بسقف ٣٠٠ ألف ليرة سورية للمدنيين و٤٠٠ ألف للعسكريين بكفالة من موظفين، وبين أنه خلال العام الجاري تم منح قروض بقيمة ٦٢ مليون ليرة سورية غطت ١٣٣ مقترضاً، وعملية تحصيل القروض جيدة وتتم وفقاً للطرق القانونية المحددة في هذا المجال، كما أن المصرف يستقبل الودائع بشكل طبيعي وينفذ الحوالات الداخلية فورياً وبأجور رمزية جداً.

حلب تؤمن المياه البديلة

١٥٨ بئراً و١٠٠ صهريج تنفذ خطة الطوارئ

| محمود الصالح

مازالت حلب تعاني من تحكم المجموعات الإرهابية بخط جر المياه الرابع الذي يغذي مدينة حلب وكذلك في محطات ضخ المياه الرئيسية في منطقة سليمان الحلبي ما أدى إلى حرمان جميع أحياء مدينة حلب من مياه الشرب النظيفة. لكن وزارة الموارد المائية ومن خلال مؤسسة مياه حلب ومديرية الموارد في المحافظة استطاعت أن تؤمن البديل ولو أنه غير كافٍ ولا يلبي طموحات الوزارة، وتم تأمين مصادر مياه لتوفير الحد المقبول من مياه الشرب حيث قامت المؤسسة بتأمين مصدر مياه شرب من خارج المدينة بغزارة ٧٥٠ متراً مكعباً بالساعة لتعبئة الصهاريج بالمياه ونقلها إلى مدينة حلب. حيث إن عدد الصهاريج العاملة لنقل وتوزيع المياه بالمدينة نحو ١٠٠ صهريج، تقوم بنقل المياه إلى خزانات الأرضية وخزانات الأوكسفام في مراكز الإيواء للنازحين وأحياء المدينة والضخ بشكل مباشر في فوهات الإطفاء المركبة على الشبكة في أحياء متفرقة بالمدينة وتزويد خزانات المدارس بالمنطقة الآمنة بالمياه. صرح بذلك لـ«الوطن» المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي المهندس مصطفى ملحيس الذي قال: تعمل المؤسسة على تركيب نقاط ضخ عبر الشبكة في المناطق التي يوجد صعوبة بتغذيتها بالمياه عبر الشبكة العامة حيث بلغ عدد هذه النقاط ٢٣ نقطة وذلك لضخ المياه مباشرة من الصهاريج عبر الشبكة لتغذية الإخوة المواطنين بمياه الشرب في هذه المناطق. وتعمل المؤسسة على تأمين عدد أكبر من أجل متابعة خطة تركيب هذه النقاط في الأحياء التي فيها صعوبة بتغذيتها بالمياه عبر الشبكة العامة. وتم منح الترخيص اللازمة للصهاريج الخاصة التي تقوم بنقل وتوزيع المياه في القسم الآمن من المدينة حيث بلغ عدد الصهاريج المرخصة ١٠٥٥ صهريجاً، وتقوم لجنة منح التراخيص بتدقيق الأوراق الثبوتية للصهاريج المتقدمة للحصول على الترخيص والتأكد من خزاناتها ومطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة وأصبح عدد الآبار العاملة التي تقوم بتزويد المياه في القسم الآمن من المدينة ١٥٨ بئراً. تم جرد وتحليل مياه عدد كبير من الآبار الخاصة حيث بلغ عددها ٢٤٩ بئراً وعدد الآبار الصالحة للشرب منها ١٤٩ بئراً وغير الصالحة للشرب ١٠٠ بئر. وقامت المؤسسة بتركيب وتشغيل وحدات تصفية LMS على سرير نهر قويق بطاقة ٥ أمتار مكعبة لكل منها للاستفادة من المياه المهدورة في النهر في أثناء انقطاع التيار الكهربائي عن مدينة حلب.

٢٦ مم من الأمطار تحول شوارع السويداء إلى مستنقعات

| السويداء-عبير صيموعة

٢٦ملم من الأمطار هطلت خلال يومين كانت كفيلة بإغراق شوارع السويداء وتحويلها إلى مستنقعات حتى إن بعض الشوارع باتت مجهولة الحواف في حين جرفت المياه الغزيرة الحصى والرمال من الإشغالات التي تم وضعها أمام الأبنية قيد الإنشاء حتى غطت معظم الشوارع والدوارات وخاصة المنخفضة منها كدوار الباسل والجرة والملعب البلدي.

و يشير رئيس مجلس مدينة السويداء المهندس وائل جربوع إلى أنه وقبل بداية فصل الأمطار قام المجلس بتنظيف وتعزيل جميع الشوايات المطرية في شوارع المدينة إلا أن الأتربة وبقايا الإحضارات الموجودة في الشوارع كانت غزارة الأمطار كفيلة بجرفها وإعادة إغلاق تلك الشوايات ما أدى إلى فيضان الشوارع وهو أمر طبيعي مع بداية فصل الأمطار لافتاً إلى أنه وبعد توقف الأمطار باشر مجلس المدينة وعن طريق عمال مؤقتين من الخدمات والزراعة من إعادة فتح المصارف من جديد للحؤول من دون تجمع المياه من جديد في الشوارع.

هذا ورغم الكميات القليلة الهاطلة من الأمطار إلا أن فلاحي المحافظة استبشروا بموسم زراعي جيد حيث أشار المهندس الزراعي كمال العيسمي إلى أن هذه الأمطار التشرينية ممتازة ويسميها الفلاح «الخمير» لأنها لا تتعرض للتبخر بسبب بدء قصر النهار وضعف أشعة الشمس، ولهذه الأمطار عدة فوائد سواء بالنسبة للمحاصيل الزراعية أو تربية المواشي لافتاً إلى أن الأمطار الكافية قبل دخول أربعينية الشتاء تساعد على نمو المحاصيل الشتوية من القمح والشعير، وبالتالي تكوين مجموعة جذرية قوية، كما أن استمرار هذه الأمطار سوف يؤدي إلى زيادة المساحات المزروعة وخاصة بالنسبة لمحاصيل القمح والشعير لكونها محاصيل تحتاج إلى أمطار مبكرة على عكس محصولي الحمص والعدس اللذين قد يزرعان متأخرين»، وبلغت معدلات الهطل لدى الأرصاد الجوية في اليومين السابقين خلال هذا الأسبوع بين ١٢ ملم في منطقة الصورة و٢٦ ملم في مدينة «السويداء» وشملت جميع أنحاء المحافظة وكان توزعها على التالي في مدينة «السويداء» ٢٦ ملم مقابل ١٦ ملم العام الماضي والمعدل السنوي ٣٤٨ وفي منطقة «عين العرب» بظهر الجبل ٢٠ ملم مقابل ٣٦ العام الماضي والمعدل ٥٠٣ ملم وفي مدينة «شهبا» ٢١ ملم مقابل ٢٢ ملم والمعدل السنوي ٣٤٨ ملم وفي قرية «الصورة» ١٢ ملم مقابل ١١ ملم، والمعدل ٢٠٢ ملم وفي منطقة «صلخد» ١٣ ملم قابل ١١ ملم خلال الموسم الماضي والمعدل السنوي ٣٢٨ ملم.

مخالفات الزيتون مادة علفية وبسعر ٣٠ ليرة للكيلو الواحد

| ميليا عبد اللطيف

أكد أيمن دبا مدير مشروع تطوير الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة أن الوزارة بدأت مؤخراً وبهدف الحفاظ على الثروة الحيوانية في محافظة اللاذقية التي تضم ١٠آلاف رأس من الأبقار بوضع خطة لتأمين مواد علفية بديلة من المركزة (بقايا القمح والشعير) وذلك بسبب ارتفاع تكاليف نقلها من مناطق الإنتاج إلى مناطق تربية الثروة الحيوانية وخطورة الطرقات، والأهم من ذلك تعويض النقص الحاصل بمادة الأعلاف في المحافظة، مشيراً إلى أن ٦٠٪ من تكاليف إنتاج الثروة الحيوانية المحلية من الأعلاف يعتمد على موسم الأمطار، حيث تربى على المخلفات الزراعية، لذلك عملت الوزارة على الاستفادة من تلك المخلفات بالاعتماد على مبدأ النهج التشاركي بينها وبين المربي من حيث الخدمات التي تقدمها والمشاكل التي يتعرض لها المربي، حيث يتم العمل على تحويل مخلفات الزيتون (أوراق وتقليم) إلى مادة علفية يمكن تخزينها أو الاستفادة منها بشكل مباشر، وستقوم الوزارة بتطبيقه هذا العام كتجربة أولى في اللاذقية بعد الانتهاء من موسم القطاف وفرمها وتحويلها إلى أتبان، علماً أنه تمّ توزيع أربع فرامات في مناطق المحافظة الرئيسية – الحفة – اللاذقية – جبلة – القرداحة، وسوف يبدأ التنفيذ بهذا المشروع بداية الشهر المقبل، وتقوم الدولة ببيع الكيلو غرام الواحد من تلك المواد بسعر ٣٠ ليرة.

وبين دبا أنه تمّ الاستفادة كذلك من بقايا محصول الفستق الغني بالبروتين بتحويله إلى أتبان ناعمة وأيضاً عيدان عراميش الذرة في منطقتي جبلة والقرداحة عن طريق فرمها وتحويلها إلى مادة شبيهة بالتبن، لافتاً إلى أنه تم استجرار ٥٧ طناً من عراميش العنب من معمل العنب بالسويداء من أجل تجفيفها ومن المتوقع خلال الأسبوع القادم أن يبدأ طحن هذه الكمية، وقد تم تحديد سعر الكيلو منه بـ١٠ ليرات.

وختم مدير تطوير مشروع الثروة الحيوانية بالقول سيتم وضمن خطة وزارة الزراعة في عام ٢٠١٦ إدخال بقايا الزيتون بمنطقة السويداء وطرطوس بصناعة الأعلاف، وهذا من شأنه أن يؤمن كمية كبيرة من الأعلاف البديلة المحلية للثروة الحيوانية في سورية.